مواجهة فكرية عالقة ما بين «خصخصة» الجهاد وقوننة «الحوقلة والبسملة» في المساجد:

الأردن: حادثة «المدرج الروماني» كشفت تكلفة مكافحة الإرهاب على «الحريات».. وحوار وسط الحكم حول الدور الإقليمي الجديد

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

اضاءت حادثة المدرج الروماني وسط العاصمة عمان تلك المساحات المسكوت عنها في الجدل الداخلي تحت عنوان «الارهاب»، فاستراتيجية حكومة عمان الجديدة واضحة ولا لبس فيها وتقوم على لعب دور اقليمي ودولي تحت اطار مكافحة الارهاب بعد ان ضعفت هوامش التأثير الاقليمية امام السياسة الاردنية وحتى العربية بسبب فوضى الامريكيين الخلاقة.

ولذلك لم تعد استراتيجية المؤسسة الامنية الاردنية دفاعية فقط بل لقائية في غالب الاحيان وهجومية في بعض الاحيان وهي استراتيجية تعلن بكل وضوح وشفافية حربها على الارهاب وسعيها لملاحقة رموزه وتنظيماته وعلى رأسها «القاعدة» وفي اي مكان في العالم، وتحت هذه اللافتة يصاغ بهدوء دور الاردن الاقليمي المتجدد فمكافحة الارهاب مساحة مناسبة للفعل والتأثير والنفوذ.

ومن هنا يمكن القول ببساطة شديدة بان صانع القرار الاردني الذي تقلصت هوامش تأثيره في المعادلة الفلسطينية وشقيقتها العراقية استطاع اعادة انتاج الدور حاملا عنوان مكافحة «الارهاب» خصوصا وان هذا العنوان ليس غريبا عن عمان فهي مشتبكة علنا وقبل غيرها مع اسامة بن لادن والزرقاوي والتنظيمات الاصولية والمتطرفة ومشتبكة حتى مع التنظيمات السياسية الاصولية التي يمكن ان تحتضن الارهاب من وجهة نظر اردنية او يمكن ان تبرره.

وعمان بهذا المعنى تركت مساحات التردد واندفعت باتجاه استراتيجيتها وفلسفتها وكان التجاوب ضروريا من قبل سلطتي التنفيذ والتشريع في الداخل مما برر تعديلات جذرية على قانون «الارهاب» وقوانين اخرى مثل الافتاء والوعظ والارشاد وبشكل يثير الجدل ويغير الاوضاع القائمة التي طالما شكلت قطارا للتعايش بين مؤسسة النظام والحركة الاسلامية.

والامر بطبيعة الحال ينطوي على مجازفة تقول السلطة انها محسوبة ويقول معارضوها انها ليست كذلك، ففيما تجمع نخب السلطة وحتى النخبة السياسية في اغلبها على الخطوات التي تم اتخاذها لتحصين الجبهة الداخلية من الافكار المتطرفة، فيما حصل ذلك لا يوجد في الواقع اجماع شعبي او حتى اجتماعي على هذه الخطوات.

وثمة ادلة على ذلك، فالتيار الاسلامي في البلاد لا تعجبه سياسات الحكومة في الاطار والاحزاب السياسية بما في ذلك الوسطية لديها تحفظات تخص التشريعات التي تقررت مؤخرا، ومؤسسات المجتمع المدني تصف منذ اسابيع قارعة جرس الانذار خشية تأثر حريات الناس الفردية والسياسية والتعبيرية جراء الدور الاقليمي الجديد ومتطلباته التشريعية في الداخل.

ولا يقتصر الامر على ذلك، فبعض الاصلاحيين والليبراليين من الذين ملأوا الدنيا ضجيجا بعنوان برنامج الاصلاح والتغيير لديهم مخاوف مماثلة ايضا ويتصورون بان الاسترسال في منهجية صارمة تمس في الطريق بالحريات الاساسية او تضع قيودا على التجربة الديمقراطية.. هذا الاسترسال سيعزز حضور المتطرفين وسيمنح ذرائع للمتشددين وسيقود في النهاية لتزايد نفوذ التيار الاسلامي الذي حاولت الحكومة وتحاول منعه من النمو.

ويمثل الاصلاحي البارز مروان المعشر جزءا من هذا الرأي فهو يرى بان غياب التعددية الحقيقية والاصلاح يضع بين يدي الاسلاميين اوراقا رابحة كما ان وضع قيود قانونية بشكل غير مدروس بهدف احباط التيارات الاسلامية قد يأتي بآثار عكسية.

وفي الواقع يفسر رأي من هذا النوع مستوى الجدل المتنامي حتى داخل مجموعة الادارة والقيادة الضيقة في صناعة القرار، فمضي الحكومة قدما بخططها التشريعية لا يقابل بارتياح عند جميع افراد الطبقة التي تحكم والمخاوف تتزايد من احتمالات حصول اجواء معادية للحرية بسبب مظاهر التشريع الحكومية التي تحاول ضبط الايقاع الداخلي.

وفي هذا السياق عززت حادثة المدرج الروماني النقاشات الساخنة واظهرت تلك الانقسامات في الرأي وبالرغم من ان مطلق النار في الحادثة على السياح الاجانب ليس عضوا في مجموعة منظمة الا ان اطلاق فرد مواطن النار بهذه الطريقة يعكس احباطات لا بد من الوقوف عندها وتأملها خصوصا في ظل اوضاع اقتصادية متردية واسعار مرتفعة وفوضى امريكية في العراق ومجازر اسرائيلية في لبنان وفلسطين.

هذه العملية وكما يقول المحلل السياسي الاسلامي حلمي الاسمر اظهرت وجود قطاع خاص مجاهد، فمطلق الرصاص وسط عمان القديمة مواطن عادي وفقير واب لخمسة اولاد تكفل من تلقاء نفسه بتدبير العملية، والمفارقة كما يشير الاسمر ان الجهاد الخاص من هذا الطراز ممكن ومتاح في اي وقت وفي الواقع لا يمكن مقاومته عبر مسار واحد فقط لجأت له الحكومة هو تقنين «الحوقلة والبسملة» داخل المساجد ودور العبادة.

اقتراحات الاسمر بسيطة وشاركته فيها عدة مقالات واقلام ظهرت في الصحافة الاردنية وتتمثل في مواجهة سياسية وفكرية وثقافية مع ثقافة التطرف المتغلغلة في المجتمع، وعمان تشهد يوميا مثقفين وسياسيين واعلاميين يصرخون مطالبين برؤية سياسية وايديولوجية تتحرك بالتوازي مع الرؤية الامنية والرؤية التشريعية على الاقل بحيث لا تبقى الساحة حكرا على البعد الامني او التشريعي.

وقد قيل مثل هذا الكلام علنا وعلى طاولة القصر الملكي من جانب العديد من الحريصين على الاستقرار الاجتماعي، وتحديدا عندما قفز ملف الازمة مع الاسلاميين الى الواجهة، فالكاتب الصحافي عريب الرنتاوي قال عدة مرات بأن مواجهة نفوذ التيار الاسلامي لا يمكن ان تكون ملفا امنيا فقط، وآخرون تحدثوا بنفس الاتجاه وعلى رأسهم الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي الشيخ زكي سعد الذي يقترح فكرة بسيطة قوامها ان الاخوان المسلمين كتنظيم جماعي معتدل هم القناة المنتجة الوحيدة التي يمكن استخدامها لاحتواء التطرف والتشدد.

مروان المعشر

زكي سعد

سبعة احزاب اردنية تنضم الى منتقدي قانون الارهاب الجديد وتصفه بالمأزوم

عمان ـ «القدس العربي»:

إنضمت أحزاب الوسط الأردنية إلى قائمة التحفظ على تعديلات قانونية قررت في البلاد مؤخرا بإسم مكافحة الإرهاب وإتهم بيان صادر بإسم إئتلاف الحركة الوطنية ويمثل سبعة أحزاب وسطية الحكومة بانها أصدرت تشريعات مؤخرا منطلقة من عقلية مرعوبة ومأزومة.

وهاجم البيان مشروع قانون الأحزاب، الذي أحالته الحكومة على مجلس النواب في دورته الاستثنائية الحالية. ورأت الأحزاب أن الحكومة «ما زالت غير جادة في إعطاء الأحزاب مساحة ودورا حقيقيا، ولا تعترف بأهمية الأحزاب، وتبتعد عن دمج الأحزاب في نسيج الدولة كمكون رئيسي للحياة السياسية».

ويضم ائتلاف الحركة الوطنية أحزاب: الوسط الإسلامي، الرفاه، لجان الشعب، النهضة، المستقبل، الأنصار وحزب الفجر الجديد. وقالت ان القانون «مبتور عن سياق عام وإجراءات عملية يمكن أن تنعش الحياة الحزبية».

واعتبرت أن الحكومة «وليدة عقلية مأزومة مرعوبة تدير الأمور بعقلية معاداة الشعب واعتباره خصما وتسعى إلى مزيد من من الشحن السلبي لهذا الشعب» على حد قولها.

ومع ذلك، رأت الحركة الوطنية، أن مشروع قانون الأحزاب، الذي كانت أحزاب المعارضة رفضته أيضا يحوي «بنودا ايجابية مثل التمويل المالي للأحزاب، وعدم الجمع بين عضوية الحزب وعضوية أي تنظيم آخر، وإعطاء القضاء القول الفصل في الخلافات الداخلية والخارجية للأحزاب، وكذلك الحق في استخدام الاعلام والمرافق العامة للدولة وغيرها».

واقترحت الأحزاب الوسطية تأسيس هيئة عليا لشؤون الأحزاب يرأسها قاض وتضم ممثلين عن وزارتي الداخلية والتنمية السياسية والأحزاب. ولم تمانع الحركة الوطنية «على الأقل» ان ترتبط الأحزاب بوزارة التنمية السياسية بدلا من الداخلية ـ كما في مشروع القانون ـ وذلك «للابتعاد عن السياق الأمني في التعامل مع الأحزاب».

كما رأت أن المادة 21 من مشروع القانون ـ التي تحظر الإساءة للدول الصديقة والشقيقة ـ يمكن أن تشكل «سيفا وسوطا يمنع الأحزاب من إدانة اية اعمال تقوم بها بعض الدول في مجال الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية والقضايا الإسلامية العالمية».

من جانب آخر، ورغم تأييد ائتلاف الحركة الوطنية لمشروع قانون منع الإرهاب، الذي اقر من مجلس النواب وأدرج على جدول إعمال الأعيان، فانه اعتبر أن فيه بعض «الثغرات التي يجب تداركها».

وانتقدت الحركة تعريف الإرهاب بشموله بعبارة «التأثير على سياسة الدولة او الحكومة او إجبارها على عمل ما او الامتناع عنه او الإخلال بالأمن الوطني بواسطة التخويف». ورأت ان «إقحام الحكومة في القانون لا مبرر له، حيث يمكن ان تعتبر أي اعتصام او مظاهرة قد تخرج عن المألوف عملا إرهابيا». كما رأت ان كلمة التخويف «كلمة لا يمكن قياسها ويمكن ان تستعمل في أي وقت تحت أي وضع، والمطلوب وتوفير المعلومات الصحيحة، واعادة تأهيل وتثقيف أصحاب القلم على ثقافة الحرية والاجتهاد واحترام الخصوصية والخضوع للقانون العادل».

وأما المعركة الثانية والأخيرة في تقرير اليوم فمن نصيب زميلنا وصديقنا نائب رئيس تحرير «الوفد» سليمان جودة الذي قال في نفس اليوم الأربعاء ـ في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ خط أحمر ـ ان صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى والأمين العام للحزب الوطني الحاكم ورئيس المجلس الأعلى للصحافة اتصل به ليرد على ما كتبه عن اوضاع المؤسسات الصحافية الحكومية، وما تم بشأنها فقال صفوت:

«ان أول دليل عليها حركة التغييرات الواسعة، التي جرت في المؤسسات منذ عام تقريبا وان الهدف من ورائها كان فصل الادارة عن التحرير وهو ما تحقق بالفعل، حتى يمكن لهذه المؤسسات ان تعرف قدميها من رأسها، ويضيف رئيس مجلس الشورى انه هو الذي طلب من رئيس الحكومة ان يجلس مع رؤساء المؤسسات لفض الاشتباك بينها وبين الدولة والبحث عن حل لستة مليارات جنيه ديونا عليها للدولة، لان مشكلة هذه الديون ان اغلبها فوائد في حين ان اصل الديون لا يتجاوز 2,5 مليار جنيه!! هناك لجنة تشكلت في مجلس الشورى برئاسة الدكتور علي لطفي وسوف تقدم تقريرها النهائي قريبا، لنحدد الموقف من كل مؤسسة بشكل عام بناء على ما يأتي في التقرير ليس هذا فقط وانما تقارير جهاز المحاسبات عن الأداء داخل هذه المؤسسات جاءت الى مجلس الشورى، وهذه سابقة لم تحدث من قبل، من جانب اهم جهاز رقابي في مصر، وقد تعمدت عند تشكيل مجالس الادارة من المؤسسات ان اضع فيها عناصر اشتهرت في مؤسساتها بأنها عناصر مناوئة وكان الغرض من تعيينها طبقا للقانون ان تقود حركة الاصلاح والتصحيح داخل مؤسساتها وأظن ان هذا هو ما يحدث فعلا منذ اكثر من عام!!

ان وضع «أخبار اليوم» الآن متميز و«الأهرام» وضعها يمكن ان يكون جيدا لو تحررت من أعباء تعرقلها وتعوق حركتها، و«الجمهورية» وضعها جيد».

واشتعلت أمس ـ الخميس ـ معركة عنيفة على صفحات جريدة «روزاليوسف»، بسبب مشادات حدثت يوم الثلاثاء بين زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس مؤسسة روزاليوسف وعبدالحليم قنديل رئيس التحرير المشارك لصحيفة «الكرامة» في برنامج القاهرة اليوم بقناة الأوربت وكانت مانشيتات الصفحة الرئيسية عنه وعن اقتراح خاص بنقابة الصحافيين كتبه رئيس تحريرها زميلنا عبد الله كمال، الذي قال:

«ما رآه الآلاف على شاشة أوربت ليلة أمس الأول من هجوم لفظي بالشتائم والألفاظ المنحطة على زميلي وصديقي كرم جبر رئيس مجلس الادارة الذي اضطر لأسباب مبدئية لان يقبل بالجلوس أمام أعظم أمثلة الغوغائية والنموذج المتكامل للبارانويا، عبدالحليم قنديل رئيس التحرير المشارك لواحدة من أكثر الصحف المصرية تواضعا في الأخلاق والأسلوب، حيث كان كرم جبر يتبنى رؤية عدم قبول المهنة للتطاول على رئيس الجمهورية ورمز الدولة، فما كان من قنديل الا ان أفاض عليه من معينه القذر، وقاموسه المنحط، لا لشيء الا لأنه دافع عن وجهة نظره، لقد خرج المشاهدون من الحلقة وهم يدركون جيدا وعن يقين ان الصحف التي تمارس «شتم الرئيس» انما تعبر عن انحراف فكري وخلقي وتدهور قيمي وسفالة غير مهنية، وأدركوا ان «قنديل» وما يمثله من اسلوب صحافي تعبر عنه جريدة «الكرامة» ولاتبعد عنه جريدة «الدستور»، هو تعبير حقيقي عن الفوضى السائدة في المناخ الصحافي، اذا كان مجلس نقابة الصحافيين المختطف، والخاضع لأسر جماعة ناصرية واخوانية تدافع عن مصالح أيديولوجية ولا تراعي الصالح المهني العام في ظل مجلس مهترئ ونقيب ضعيف لا كلمة له اذا كانت النقابة كذلك وترفض اتخاذ اجراء محدد ضد التطاول الذي شمل الجميع من رأس الدولة الى أي مواطن فلا أقل من ان ننفض عنا سلطة هذه النقابة، وندعو الى تأسيس نقابة بديلة، أو على الأقل جمعية مهنية تملك من الرصانة والمصداقية ما يجعلها قادرة على الدفاع عن المهنة وقيمها وأبنائها وميثاقها.

وليست هذه دعوة لشق الصف الصحافي ولا لهدم النقابة، ولكن هذه دعوة لحماية المهنة.

ويدعي عديد من عناصر تلك العصابة التي اختطفت المهنة أننا في «روزاليوسف» نمارس نفس الأساليب المنحطة، وهذا كلام تافه لا قيمة له، والقصد منه الاساءة والتشويه وخلط الأوراق».

ونشرت الجريدة عدة تحقيقات صحافية عن عدم اتخاذ مجلس نقابة الصحافيين موقف ضد الاهانات التي يتعرض لها رئيس الجمهورية، كما خصص الاستاذ بجامعة حلوان وعضو المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بالحزب الوطني الدكتور حماد عبد الله بابه اليومي ـ ماذا لو ـ لحادثة كرم وقنديل فقال:

«بنفس الاسلوب تعامل عبدالحليم قنديل مع زميله كرم جبر كما حدث وتعامل الضابط المرزاقي مع المواطن أمجد مختار حسين في كمين الزعفرانة بالبحر الأحمر، ولعل من أهم النقاط التي أثارتها المناقشة مع الأستاذ أو الطبيب المصري ـ عبدالحليم قنديل ـ انه شخصية مستفزة ويظهر من تدفق كلامه ومع نظرات عينيه «والله يكون في عونه» فعلا انه يعاني مرضا نفسيا!! «بس أنا مالي ومال انه مريض»!! شيء آخر أنني اعتقد ان اذاعة هذا الحوار على شاشة أحد الأجهزة الاعلامية من أرض مصرية وادارة مصرية، هو فخر لنظام سياسي يسمح بكل الحريات وبتعدد أدواتها.

وبجانب احساس بالفخر، كان احساس بالقرف من مستوى الحوار والألفاظ التي تبودلت بالأب والأم، والعائلة.

أما الحدث الجلل الذي تعرض له في صحراء السويس منذ عام فهذه واقعة وقفت كل الأقلام، والمشاعر المصرية معه ومازالت هذه الواقعة تحت نظر كل المصريين حيث يجب على اجهزة الأمن تحديد الفاعل في عبد الحليم قنديل، هذه المصيبة الانسانية التي رفضها كل مصري، ومازلنا نرفضها الى اليوم!! والى نهاية العمر!!

ولكن ربما تكون هذه الحادثة هي ما جعلت عبدالحليم قنديل أكثر حدة وأكثر تعرضا للضغط العصبي، وربما ضاعفت عنده أعراض مرض التخلف العقلي، وهذا طبيعي بعدما تعرض له!!».

أما الذي حدث بين كرم وعبدالحليم فقد نشرته «المصري اليوم» امس في تحقيق زميلتينا منى ياسين ومنار خاطر وجاء فيه: «وبدأ قنديل الحديث بهجوم حاد على رئيس الجمهورية، وتحدث جبر متسائلا عن أسباب تغير كتابات قنديل بعد وقف كتاباته في جريدة «الراية»، وقال: انه ـ أي قنديل ـ يستيقظ كل صباح «حاطط الرئيس في دماغه ـ على حد تعبيره ـ يترصد له كل كلمة يقولها ولا أعرف كيف دخل تدخل قنديل قائلا: لم آت من مباحث أمن الدولة مثلك فقال جبر: الدولة لا تتشرف بأمثالك، الذين يبيعون ضمائرهم لأي دولة، خاصة الشنط اللي بتروح تجيبها من ليبيا وترجع، ورد قنديل: أمال هتشرف بيك أنت وأشكالك، والشنط اللي بتقول اني بأرجع بها تعرفها مباحث أمن الدولة، واتحداهم ان يثبتوا ذلك، لأن كلهم في جزمتي.

وتصاعدت حدة الحوار فقال جبر: عندما تقول انك تتقيأ من الرئيس فان الشعب كله يتقيأ منك لأنك شبهة في هذا البلد لأنك عميل للدول الأخرى، للعراق وليبيا.

ورد قنديل: أسمع حشرة تتحدث الآن، أنت اسمك ايه، فرد جبر: اسمي أشرف من اسمك، لأنك طبيب بيطري ومكانك في حديقة الحيوانات لتكشف عليهم، فقال قنديل: «يعني أكشف عليك؟! واستمرت وصلة الردح والشتائم واتهم كرم قنديل باتباع أسلوب الصحافة القذرة، وأنه فقد الأخلاق والشجاعة، وأنه عميل وجاسوس يمثل صحافة العبيد والنخاسة مكانه حظيرة الحيوانات ويجب ان ينتقل الى مصحة عقلية.

وبدوره اتهم قنديل جبر بأنه مخبر حقير وليس صحافيا، وقال له: أنا طبيب بشري ياحمار، وطالع الأول في الثانوية العامة ياجاهل.

وأضاف: هناك نوعان من الصحافة، صحافة الأحرار وصحافة العبيد وكرم من الثانية، ورد كرم بأنه يعتذر للمشاهدين عن ظهوره مع قنديل واصفا اياه بـ«العميل» وانتهت أعنف خناقة تلفزيونية، ليجتمع في اليوم التالي «أمس» مجلس نقابة الصحافيين مقررا توقيع عقوبة اللوم على قنديل وجبر، مستنكرا تبادلهما الشتائم على الهواء مباشرة، معتبرا ما حدث غير لائق ويخرج عن آداب المهنة.

وقال جمال فهمي عضو مجلس النقابة: ان هذه العقوبة تعبر عن رفض ما فعله الزميلان لكنها لا تؤثر على مسارهما المهني».

جمال مبارك

والى الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم وأمين أمانة السياسات جمال مبارك، وقول زميلنا وصديقنا بـ«الأخبار» عاطف زيدان، رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «الخميس» انه توقع من البداية اعداد المسرح لتوريث جمال السلطة لان كل الشواهد تؤكد ذلك، وأضاف:

«الغريب انه رغم كل هذه المعطيات والمشهد الختامي المتوقع الذي ينتظره الجميع دون أي دهشة أو مفاجأة مازال الرئيس مبارك ينفي أي اتجاه لتوريث السلطة في مصر، كما ان جمال نفسه نفى ان تكون لديه نية أو رغبة في الترشيح لرئاسة الجمهورية!! ولا شك ان الرئيس ونجله صادقان في ذلك لكن يبدو ان هناك «لوبي متوحش» يعد العدة ويبذل الغالي والنفيس ليحل جمال محل والده، ايمانا من اعضاء اللوبي ان وجود شخص مثل جمال على رأس السلطة في مصر يحقق مصالحهم وضمن لهم المزيد من التضخم والاستفحال في أرض مصر!! انني شخصيا لست ضد ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية بشرط ان يتم ذلك في اطار انتخابات تعددية حقيقية تسمح بوجود الشخصيات المستقلة المرموقة، انني لم يسبق لي مقابلة جمال مبارك أو حتى حضور أي لقاء من لقاءاته الجماهيرية، لكنني اسمع من الزملاء الصحافيين الذين تعاملوا معه بحكم عملهم انه انسان شديد التواضع، واسع الثقافة، مرتب ومتدفق الأفكار، يحمل رؤية متكاملة وصادقة لتطوير مصر، لذلك أربأ بشخص يحمل مثل هذه المواصفات ان يجبر على فعل ما لا يرغب، اننا لا نريد رئيسا يأتي على ظهور وحوش آدمية وانما نتمنى رئيسا يسكن قلوب البسطاء من المصريين فيحملونه بكل الحب على أكفهم ليكون الرجل الأول في قصر الرئاسة».

وفي عموده مرايا بجريدة «الكرامة» قال الاستاذ بجامعة حلوان الدكتور يحيى القزاز عن جمال:

«شاب نشأ في طاعة الأمريكان وكراهية الوطن فازداد ولاء للصهاينة وتعلقا بالأمريكان وازدراء الشعب المصري اسحقوه ولا تمكنوه من الرئاسة».

لكن زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد جمال بدوي بشر يحيى بان التوريث سيتم شاء المصريون أم أبوا، بقوله يوم الاربعاء في عموده اليومي ـ كلام في العضم ـ عن التعديلات الدستورية، والمؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الذي سيعقد في التاسع عشر من الشهر الحالي في مدينة الاسكندرية: «جاء الدكتور حسام بدراوي ليكشف عن نية الحزب ترشيح جمال مبارك ليكون التوريث عودة الى النظام الذي حكم مصر على مدى قرن ونصف قرن منذ محمد علي الى فاروق، ثم انقلبت ثورة يوليو على هذا النظام وأسقطت الأسرة العلوية وأخذت بالنظام الجمهوري في يونيو 1953 ثم بعد نصف قرن وثلاثة أعوام يجري اعداد المسرح للعودة الى النظام الوراثي رغم أنف الدساتير الثورية، والقوانين العنيفة التي تجرم العودة الى الوراء «!!».

* من الذي يقرر مصير البلاد ومستقبلها؟

من العيب ان يقال ان الشعب المصري هو صاحب القول الفصل، لان هذا الشعب الحصيف قاطع انتخابات الرئاسة بعد ان فهم أبعاد اللعبة، ولم يذهب الى التصويت سوى 33 % ونفس الشيء يقال عن انتخابات مجلس الشعب ولم يحصل الحزب الحاكم على أغلبية في المجلس الا بالمقويات والمنشطات ومساومة المستقلين للانضمام للحزب!!

* ولن يعدم الحزب تكليف مئة نائب ـ بل مائتين ـ وهم على استعداد لتغيير جميع حروف الهجاء وليس حرفا واحدا حتى تخضع مصر لنظام الحكم الفردي الوراثي، وعلى مصر العفاء».

صفوت الشريف يكشف عن الأوضاع المالية للمؤسسات الصحافية.. تحذيرات من المحرضين ضد حرية الصحافة.. وشتائم على الهواء بين كرم وقنديل

اتهام النظام بسرقة جثمان نجيب محفوظ.. وكتاب يطالبون المصريين بعدم تمكين جمال من الرئاسة.. وبراءة المتهم بقطع الأعضاء التناسلية للرجال

القاهرة ـ «القدس العربي»
من حسنين كروم:

كان أبرز خبر في الصحف المصرية الصادرة امس الخميس، هو الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات بالمنيا ببراءة محمد علي محمد أحمد عبدالطيف الذي اتهم بارتكاب مذبحة بني مزار وقتل عشرة أثناء نومهم وقطع الأعضاء التناسلية للرجال، ووجهت المحكمة نقدا للأدلة التي تم تقديمها ضد المتهم وكان محاميه عضو مجلس الشعب خفيف الظل طلعت السادات، قد أكد مرارا ان التهمة ملفقة وان هناك عصابة قامت بالمجزرة، وقطعت الأعضاء التناسلية، وباعتها لاسرائيل وتم تركيبها، واشتغلت فعلا، واجتماع مجلس الوزراء بكامل أعضائه بعد انتهاء الاجازة، وكان رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف يعقد قبله اجتماعات محدودة مع عدد من الوزراء لبحث مشكلة ما، واشتعال النيران في جرار قطار القاهرة ـ الزقازيق ـ عند بنها ونجاة ألف من ركابه، واحالة مجلس نقابة الصحافيين شكوى المجلس الأعلى للصحافة ضد صحيفة «الكرامة» لاهانتها رئيس الجمهورية الى لجنة تحقيق حسب قانون النقابة واعلان المجلس رفضه توجيه أي اهانة للرئيس ورموز الدولة والخروج عن ميثاق الشرف الصحافي، وتقديم عدد من المحامين عن رجل الأعمال المصري المقيم بالسعودية سعيد الحنش بلاغا للنائب العام يتهم فيه الشركة القابضة للتجارة بعدم ارسال كراسة شروط بيع محلات عمر أفندي له، واكتفائها بارسال فاكس وجدد تعهده بالشراء، والاحتفال بليلة النصف من شعبان والاستعدادات للعام الدراسي الجديد، وتوفير سلع رمضان والتعهد بالمحافظة على ثبات الأسعار.

والى ما لدينا اليوم قبل ان يتسرب اليّ الملل من المقدمة:

المعارك حول نجيب

ونبدأ بالمعارك السياسية حول وفاة الأديب العالمي نجيب محفوظ، وقد أصابني الذهول مما كتبه في جريد «الأسرة العربية» أستاذ الاجتماع الدكتور أحمد المجدوب فخلعت نظارة القراءة حتى لا اقرأ ما كتب، طبعاً، وكيف لمثلي ان يقرأ عن مصائب من عينة: «قرأنا وسمعنا كثيرا عن أناس يسرقون الخزائن أو اللوحات الفنية أو الآثار، وعن آخرين يسرقون المواشي أو السيارات أو المساكن والمحلات كما سمعنا عن لصوص المقابر الذين يسرقون جثث الموتى المدفونين حديثا ليبيعوها للطلبة بكليات الطب، ولكننا لم نسمع أو نقرأ عن أناس يسرقون جثمان ميت قبل دفنه، هذا ما حدث يوم الخميس الماضي ولأول مرة في مصر المحروسة، حيث سرق جثمان الروائي الكبير نجيب محفوظ من مسجد الحسين على مرأى ومسمع من الناس الذين كانوا قد قرأوا عن أنه سيشيع في جنازة شعبية من هذا المسجد، فذهبوا للمشاركة فيها وفاء منهم للفقيد أو تقديرا منهم لما أبدعه من روايات بلغت ـ في بعض الأقوال ـ خمسين رواية فضلا عن أقاربه وأصدقائه ومعارفه.

ليفاجأ الجميع بالحصار المحكم الذي فرضته جحافل الأمن المركزي التي منعتهم من دخول المسجد لأداء صلاة الجنازة ولم تسمح الا لعدد قليل منهم بالدخول، وكأن الفقيد واحد من المجرمين العتاة الذين تمنع وزارة الداخلية ان يشيعهم الناس بحجة ان أعوانهم قد يتجمهرون أو يحدثون شغبا فيه خروج على الأمن العام!

ثم رأى الناس ـ والمفاجأة تعقد ألسنتهم ـ النعش وهو يحمل من باب المسجد الى باب السيارة التي كانت قد حملته من مستشفى الشرطة والتي انطلقت في حراسة عدد كبير من السيارات التي تقل كبار لواءات الشرطة، بأقصى سرعة الى مسجد آل رشدان بمدينة نصر لكي تقام صلاة أخرى «كلاكيت ثاني مرة» كما يقول رجال السينما، تليها الجنازة العسكرية التي تقدمها كبار رجال الدولة الذين لم يقرأ أحد منهم عملا من اعمال نجيب محفوظ بل ولا سطرا مما نشر له، وهذا الذي حدث، والذي أعتبره جريمة بكل معنى الكلمة، غير ان الامر اختلف في هذه الجريمة فقد كان الدافع الى ارتكابها هو استغلال جثمان الفقيد في مسرحية هابطة الهدف منها الدعاية لرئيس الجمهورية ولنظامه بعد ان بدأت شمسهما في الأفول، فظن المنافقون ان موت نجيب محفوظ ـ صاحب جائزة نوبل والذي سينتشر خبره في العالم كله ـ هو فرصة يجب استغلالها بالربط بينه وبين الحاكم الذي سيقال في «الأخبار» انه لم يكتف بالأمر بتشييع الجثمان في جنازة عسكرية بل حضرها ومعه كبار رجال الدولة الذين ما ذهبوا الا طاعة للأمر وخضوعا للتوجيه، أما المجني عليه ـ تجاوزا ـ فقد ضرب الرئيس ونظامه بوصيته عرض الحائط، ولكن الحاكم ونظامه كان لهما رأي آخر.

هكذا، ثبت لنا جميعا أننا ـ سواء ونحن أحياء أو بعد ان نموت ـ لسنا أحرارا، فلا قيمة لوصية نوصي بها ولا حق لنا في اختيار أين يصلى علينا ولا من يصلي علينا ولا كيف تشيع جنازاتنا، وأننا مسخرون في حياتنا وبعد مماتنا لخدمة الرئيس وأسرته وأعوانه.

ولكن، هل ستستمر هذه الأوضاع المخزية الى ما لا نهاية؟ لا طبعا فسوف يأتي اليوم الذي يسقط فيه هذا النظام فتكتشف كل مخازيه ورذائله، ونسأل الله ان يكون قريبا».

لا حول ولا قوة الا بالله!! ما هذه الامنيات الشريرة التي لا نتمناها مثله؟

وقبل التحول لصديقنا وحيد عبدالمجيد، تقتضي الامانة هنا توضيح عدة حقائق دون ابداء رأي من جانبي، وانما الرأي للقارئ:

1 ـ ان الجنازة الرسمية التي أمر بها الرئيس كان لا بد ان تنطلق من مكان بعيد عن الازدحام نسبيا، وان لا تكون مدتها كبيرة، لان الجثمان ستحمله العربة بعد ذلك الى محافظة أخرى غير القاهرة، حيث مدفنه في محافظة الجيزة، وبالتالي لم يكن هناك مبررا ليسير الرئيس مسافة أطول مما حدث.

2 ـ ان الجنازة الشعبية والصلاة على الجثمان في مسجد سيدنا الحسين ـ رضي الله عليه وعلى آله ـ تنفيذا لوصية نجيب كان لابد ان تتم بسرعة لان هناك جنازة رسمية في الانتظار.

3 ـ انه من الناحية الأمنية لم يكن ممكنا ان تطوف الجنازة الشعبية بحي الجمالية خوفا من ان يتم اختطاف الجثمان والطواف به في احياء القاهرة وانقلابه لمظاهرات شعبية واشتباكات، لعدة ساعات وكان هناك درس جنازة رئيس حزب الوفد الأسبق الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس في 23 اغسطس 1965 وكان خالد الذكر عبدالناصر وقتها في زيارة لليمن، وتم ابلاغه بخبر الوفاة فأمر الحكومة باقامة جنازة شعبية تخرج من مسجد عمر مكرم بميدان التحرير بوسط القاهرة على ان يتم نقل الجثمان الى المدافن في حي البساتين، ولكن الذي حدث ان جماهير غفيرة حضرت لتودع الجثمان وتم اختطاف الجثمان والطواف به في أحياء القاهرة، اذ كان واحد يصيح قائلا: «النحاس كان يحب الحسين، فتتجه الجنازة نحو الحسين» ويصيح آخر وكان يحب المكان الفلاني فتتجه الحشود اليه، وكان الجو حارا ورطبا، وأصيب كل من فؤاد سراج الدين باشا وابراهيم فرج باشا بالرعب وهم ينتظرون في عمر مكرم بعد ان وصلت الساعة لما بعد الثالثة ظهرا، وخشيا من تعفن الجثمان وحدوث مصادمات مع الامن خاصة بعد ان ردد بعض الوفديين هتافات: «لا زعيم الا النحاس» واتصل سراج الدين بالسلطات وطالبها بالتدخل وخطف الجثمان بأي طريقة من الجماهير، وهو ما حدث فعلا واعتقل عدد من الوفديين وصدرت ضدهم أحكام وسجنوا، وكان من بينهم صديقنا وعضو مجلس الشعب الأسبق المرحوم علي سلامة.

كما شاهدت في جنازة المرحوم الفريق عبدالمنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة واستشهاده أثناء حرب الاستنزاف عام 1969، خالد الذكر وهو يسير في الجنازة الشعبية التي اخترقت الشوارع ووصلت الى شارع صبري أبو علم باشا، واندفعت الجماهير الغفيرة نحو عبدالناصر، ودفعت الحرس بعيدا وأحاطت به لتسير معه والجميع يحاول ان يكون قريبا منه أو يمسك بيده لدرجة انني رأيت العرق يتصبب منه وقد خرج الجزء الأيمن من قميصه من البنطلون وبدأ الحرس في محاولة العودة للاحاطة به وكان ينظر اليهم بطريقة ألا يستخدموا العنف في ابعاد الناس.

اييه ايام، رحم الله خالدي الذكر النحاس وناصر وقد كادت الذكريات تنسيني موعدي مع زميلي وصديقي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» الدكتور وحيد عبدالمجيد، الذي قال في «أهرام» الثلاثاء: «هذا الاهتمام الشديد الذي أبداه كثيرون بموقف سيد الرواية العربية يغفل أهم ما في الموقف وهو موقف مع السلام بوجه عام وليس متعلقا بالسلام المصري ـ الاسرائيلي بوجه خاص، اعتقد محفوظ مثل آخرين غيره ان مرحلة جديدة تبدأ وان منطقة الشرق الأوسط تودع مرحلة الحروب وتستعد لاستقبال عصر تعوض فيه ما فاتها.

ولذلك كان مرجعه في ذلك الموقف هو السلام باعتباره قيمة عليا آمن بها بغض النظر عن الصيغة التي قام عليها حل الصراع المصري ـ الاسرائيلي، فقد ساند النزوع الى السلام في حد ذاته أكثر مما أيد طريقة هذا النزوع أو الصيغة التي أسفر عنها.

فلم يكن هذا الصراع ولا الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مجمله، ضمن أولوياته في عمله الابداعي وربما لهذا السبب كان موقفه تجاه سياسة السادات السلمية هو الاكثر وضوحا وقوة بين كل مواقفه السياسية المباشرة، أي التي أعلنها خارج نطاق ابداعه الأدبي، كما أنه بحكم تكوينه الفكري الليبرالي الذي اكتسبه في مرحلة ما بين الثورتين 1919ـ1952، لم يكن لديه مانع أيديولوجي من التعامل مع اسرائيل بشكل طبيعي اذا جنحت الى السلام ونزلت على مقتضياته وأعادت الحقوق التي اغتصبتها لأصحابها دون نقصان.

فلم يحظ الصراع العربي ـ الاسرائيلي باهتمام يذكر في